



وكيل وزارة المالية يوسف الكيالي يوضح واقع وزارته لنواب التشريعي

الاحتلال يؤجل محاكمة دويك وعائلته تناشد المؤسسات الدولية للإفراج عنه

2

نواب التشريعي يمارسون أعمالهم ومستمرون في خدمة المواطنين

تقرير 4-5

النائب عدوان: عباس يحارب غزة ويتحمل المسؤولية الأولى عن حصارها

7

لدورها في رفع حماس من قائمة الإرهاب

د. بحريوجه رسالة شكر

للمحاماة الفرنسية قلوبك ومساعدتها الشولي

أشاد د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي ببالإنابة بدور الفريق القانوني الأوروبي في رفع حركة حماس وجناحها العسكري من قائمة الإرهاب الأوروبية. واصلًا القرار بالانتصار السياسي لعدالة القضية الفلسطينية. التفاصيل 2

نواب الضفة يشاركون في الاعتصام الأسبوعي للتضامن مع الأسرى ويحذرون من إجراءات الاحتلال في السجون 6

حوار



النائب الغول : مطلوب بذل الجهود لإدراج الاحتلال الصهيوني ككيان يمارس إرهاب دولة منظم 3

حوار



النائب طافش : شعبنا متجذر في أرضه ولا يمكن أن يستسلم والاحتلال سيزول قريباً 6



التشريعي: قرار محكمة العدل الأوروبية انتصار للحق الفلسطيني وعدالة القضية

أكد د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإجابة أن القرار الصادر عن محكمة العدل الأوروبية برفع حركة حماس من قائمة الإرهاب الأوروبية يشكل انتصاراً قانوني للحق الفلسطيني وعدالة القضية الفلسطينية وعدم شرعية الاحتلال. وقال بحر في تصريح صحفي أن القرار يؤكد من الناحية القانونية على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال بكافة الوسائل القانونية والمعتد بها دولياً. وأكد بحر أن هذا القرار يشكل انتصاراً لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان ولكافة الشعوب المحتلة على مستوى العالم، واعتبر القرار سابقة قانونية مهمة سوف تقف حائل أمام بعض الدول الشقيقة وغير الشقيقة التي تبحث عن الذرائع لإدراج حماس ضمن قوائم الإرهاب الخاصة بها. وشدد بحر أن القرار جاء ليؤكد على أن حركة حماس تعمل وفقاً لقواعد القانون

الدولي وهي تدافع عن أبناء شعبها وفقاً لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الانساني، وقال : " يؤكد القرار على أن حركة حماس تعتبر مكوناً رئيسياً من مكونات النظام السياسي الفلسطيني، وعلى اعتراف الاتحاد الأوروبي بنتائج الانتخابات الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٦م". مشيراً إلى أن هذا القرار من شأنه أن يساعد قادة حركة حماس على التحرك بسهولة داخل الدول الأوروبية والبدء ببناء علاقات دبلوماسية معها، باعتباره أن القرار كان خاطئاً وظالماً للحركة كونها حركة تحرر وطني تعمل وفق قواعد القانون الدولي. منوهاً إلى أن القرار يؤكد على غياب المعايير القانونية للتعامل مع حركة حماس من قبل الكثير من الدول، وهو دعوة لكافة دول العالم بإعادة النظر في كافة القرارات الظالمة بشأن حركة حماس على اعتبار أنها حركة تحرر وطني وليست حركة إرهابية كما يحلو للبعض تسميتها.

استغربت تغييب قضية النواب المختطفين وتجاهل معاناتهم

عائلة دويك تناشد المؤسسات

الحقوقية الضغط للإفراج عنه



ناشدت عائلة الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني المؤسسات والهيئات الحقوقية الدولية والمحلية بضرورة الضغط للإفراج عنه من سجون الاحتلال التي يقبع بها منذ سبعة أشهر. وقالت زوجة دويك السيدة نجلاء عثمان في تصريح للمكتب الإعلامي للتشريعي "إن دويك يعاني من أمراض الضغط والسكر ولديه حصوات في الكلى، ولا يتحمل ظروف الاعتقال الصعبة نظراً لكبر سنه، ويحتاج إلى إجراء فحوصات طبية دورية للاطمئنان على حالته".

واستغربت عثمان من تغييب قضية اعتقال النواب في سجون الاحتلال الاسرائيلي وعلى رأسهم رئيس المجلس التشريعي، مشيرة إلى عدم تحرك أي من الجهات الرسمية أو الحقوقية وضعف الحراك الشعبي في هذا الاطار للعمل على الافراج عن النواب، أو على الأقل تصدير قضيتهم إلى الرأي العام المحلي والعالمي للضغط على الاحتلال. وقالت عثمان إن محكمة عوفر العسكرية الصهيونية قامت بتأجيل محاكمة الدكتور دويك إلى الثاني من شهر فبراير القادم، وذلك للمرة السابعة على التوالي دون ابداء الأسباب، مشيرة إلى أن التهمة التي يحاكم عليها رئيس المجلس التشريعي هي القاء خطاب في ذكرى انطلاق حركة حماس بالضفة الغربية.

وأوضحت أنه سُمح للعائلة بزيارته في المعتقل قبل شهرين فقط، ومن قبل لم يكن مسموحاً لأحد بزيارته، مؤكدة أن اعتقال زوجها ومنع الزيارة عنه يعد خرقاً للحصانة البرلمانية التي يتمتع بها، والمماثلة في أسباب احتجازه وتأجيل المحاكمة يشير إلى عدم قانونية الاجراءات

خلال استقباله وفداً من الوجهاء

د. بحر: نرحب باستلام حكومة التوافق للمعابر حسب التوافق الوطني ونطالب الحمد لله بالوقوف أمام مسؤولياته كاملة



بين المتخصصين، وبين أن جهود الوجهاء والمختارين يخفف الكثير من أعباء الحكومة، ويقلل من القضايا المعروضة أمام المحاكم.

الوجهاء في الحفاظ على النسيج الاجتماعي الفلسطيني، مؤكداً على دورهم المهم في حل العديد من القضايا الكبيرة بالتوافق

رحب د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإجابة باستلام حكومة التوافق للمعابر وفق التوافق الوطني، مؤكداً على ضرورة تظافر الجهود من أجل التخفيف عن أبناء شعبنا وفك الحصار المفروض على القطاع.

وطالب بحر خلال استقبال وفد وجهاء مدينة خان يونس ورئيس بلدية القرارة في مكتبه اليوم بمدينة غزة حكومة الحمد لله بالوقوف أمام مسؤولياتها كاملة واستلام عملها في كافة الوزارات في قطاع غزة ، ودعا حكومة التوافق للإسراع في زيارة قطاع غزة، وأن تعجل في ملف الإعمار، والعمل على إنقاذ القطاع الصحي قبل الانهيار، كما طالب الحكومة بإنهاء ملف الموظفين في غزة وتسوية أوضاعهم ودمجهم في الحكومة حسب اتفاق القاهرة، بما لا يمس حقوقهم الوظيفية. وثنى د. بحر الدور الكبير الذي يقوم به

د. بحر : قرار شطب حماس

من قائمة الإرهاب الأوروبية انتصار سياسي



القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحركات المقاومة الفلسطينية التي تدافع عن أبناء شعبها وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة.

من جهة أخرى أجرى د. بحر مكالمة هاتفية مع د. خالد الشولي ، مثمناً دوره ودور الفريق القانوني الأوروبي في رفع حماس من قائمة الإرهاب .

وحدث بحر الشولي على مواصلة العمل من أجل تحقيق المزيد من الانتصارات القانونية لصالح القضية الفلسطينية وصولاً إلى إنهاء الاحتلال الصهيوني.

من قائمة الإرهاب الأوروبية قام رئيس مجلس التشريعي بالإجابة د. أحمد بحر بتوجيه رسائل شكر وتقدير للفريق القانوني المتابع للدعوى أمام القضاء الأوروبي برئاسة المحامية الفرنسية ليليان قلوك ومساعدتها المحامي الفرنسي فلسطيني الأصل د. خالد الشولي.

وذكر المكتب أن رئاسة المجلس التشريعي قامت بتوجيه رسائل توضيحية حول القرار إلى كل من البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا حول القرار لحثهما على تعزيز دور القضاء الأوروبي في هذا الشأن من أجل حسن تطبيق القوانين الأوروبية وقواعد

أشاد د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإجابة بدور الفريق القانوني الأوروبي في رفع حركة حماس وجناحها العسكري من قائمة الإرهاب الأوروبية .

ووصف بحر القرار بالانتصار السياسي لعادلة القضية الفلسطينية ، مطالباً المجتمع الدولي بإنصاف الشعب الفلسطيني ورفع الحصار وإنهاء الاحتلال.

وقال المكتب الإعلامي للمجلس التشريعي في بيان أصدره "اليوم" إنه في إطار متابعة المجلس التشريعي لقرار محكمة العدل الأوروبية بخصوص شطب حركة حماس وكتائب عز الدين القسام

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

نحو تفكيك الأزمة الداخلية ووحد الصف الوطني

إن خدمة شعبنا الفلسطيني والعمل على إزالة معاناته أو التخفيف منها بقدر الإمكان، تشكل أحد أهم الأهداف والغايات الوطنية التي ينبغي أن يسعى لتحقيقها الجميع بدون استثناء وبعيداً عن المصالح الشخصية أو الأجندة الخاصة أو الحسابات الفصائلية الضيقة.

من هنا فإننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نعلن عن ترحيبنا بالخطوة الهامة التي أعلن عنها رئيس الوزراء د. رامي الحمد الله حول تشكيل لجنة حكومية لتسليم معايير قطاع غزة والإشراف عليها، وتدعوه لاستكمال هذه الخطوة عبر استلام إدارة معبر رفح الذي يُشكل إغلاقه أحد أهم وأخطر حلقات الأتم والمعاونة في واقع وحياة شعبنا الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة على أن يكون ذلك كله بالتوافق الوطني التام.

لقد بلغت المعاونة التي تجسدت فصولها في معبر رفح مؤخراً مبلغاً صعباً لا يمكن السكوت عليه أو تحمل المصائب والفظائع التي يحملها، فقد رأي الجميع بأم عينيه منات المرضي الذين يثنون تحت وطأة شدة الألم، والذين تزدهم بهم جنبات وردحات وقاعات المعبر، ومئات العالقين من الطلاب وأصحاب الإقامة المهددين بفقد إقاماتهم ومقاعدهم الدراسية في الخارج، في مشهد يدمي القلب والوجدان، ويملي على أصحاب الضمان الحية سرعة التحرك والضغط على الأشقاء المصريين والسلطة الفلسطينية برئاسة السيد محمود عباس لقطع دابر المعاونة وفتح المعبر بشكل دائم ومتواصل.

ومع ذلك فإن المعاونة الهائلة المترتبة على إغلاق المعبر لا يمكن أن تنفصل عن مجمل الهموم والقضايا الفلسطينية الأخرى، فمعاونة معبر رفح والمعايير الأخرى والحصار الخانق الذي يشهده قطاع غزة بأيد فلسطينية وعربية، يتوازي مع الاستباحة الهائلة التي تشهدها القدس والضفة والقطاع في مواجهة المشروع الصهيوني العنصري وإرهابه الغاشم.

لذا فإن الواجب الديني والوطني والأخلاقي والإنساني يقتضي من السيد محمود عباس التعامل مع قطاع غزة كونه جزءاً أساسياً ومفضلياً من الوطن وليس حمولة زائدة كما يفعل اليوم، ما يتطلب منه سرعة تحمل المسؤولية تجاه قطاع غزة وأهله الصامدين، والعمل على تقديم الخدمات الضرورية لهم في مختلف المجالات، والاسراع في إنهاء المعاونة المترتبة على إغلاق معبر رفح، والتواصل مع الوزارات المختلفة، ودفع رواتب موظفي غزة السابقة أسوة بزملائهم الآخرين. بموازة ذلك، ينبغي على السيد عباس أن يلتفت صوب اتفاقات المصالحة المعلقة، وأن يبادر إلى وضعها موضع التنفيذ، وعلى رأسها المصالحة المجتمعية، وتفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني، وعقد الإطار القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبلورة استراتيجية وطنية موحدة لمواجهة عدوان ومخططات وتحديات الاحتلال.

لقد آن الأوان كي يراجع السيد عباس حساباته جيداً، إذ لن يجد من هم أفضل من أبناء شعبه للتوحد معهم في مواجهة الاحتلال الصهيوني، والتصدي لكل ممارساته القمعية ومخططاته الاستيطانية وإجراءاته العنصرية التي تكاد تلتهم معظم أراضي القدس والضفة الغربية.

إن الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية يمر اليوم بمرحلة تاريخية فارقة ذات تأثير مقرر في مصيره الوطني وتوجهه نحو نيل الحرية والكرامة والاستقلال، فإن لم تتكاتف كافة قواه السياسية وشرائحه المجتمعية في إطار التصدي لمخططات الاحتلال والتمسك بالحقوق والثوابت الوطنية المشروعة، فإن الحق الفلسطيني مهدد بالتشتت والضياع وسط نار الفرقة والخلافات الفلسطينية الداخلية.

إننا في رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني نتطلع إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات الفلسطينية الداخلية، ونطمح إلى ردم آثار ومخلفات الماضي بكل سوءاته وسلبياته وورثه البغيض، إيماناً بعهد جديد ملؤه الإخاء والتسامح والوحدة والتكاتف الوطني.

ومن هنا فإننا سوف نعمل جاهدين بإذن الله، وبكل طاقتنا وإمكاناتنا، على تفعيل المجلس التشريعي واستئناف أعماله وجلساته وخلال المرحلة القادمة، كي يقوم بصدوره الوطني المأمول، إزاء تطبيق اتفاقات المصالحة الفلسطينية الداخلية، وحماية الحقوق والثوابت الوطنية، ويضطلع بمسؤولياته البرلمانية المعروفة في ممارسة التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية.

إن حجم ومستوى المخاطر والتحديات المحدقة بشعبنا ووطننا وقضيتنا لا تدع لنا مجالاً للتأخير أو مزيداً من الانتظار، ما يتطلب من الكل الوطني الفلسطيني، سلطة وفصائل وشخصيات وشرائح مجتمعية، إبداء أعلى درجات المسؤولية الوطنية، والعمل الجاد والمخلص والفعال على تفكيك الأزمة الفلسطينية الداخلية وفقاً لما تم التوافق عليه في اتفاقات المصالحة سابقاً، وسرعة توحيد الصف الفلسطيني في مواجهة الاحتلال وممارساته الإجرامية.

«والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون»

النائب محمد فرج الغول للبرلمان:

قرار المحكمة الأوروبية يفتح المجال أمام نواب التشريعي لإقامة علاقات مع برلمانات أوروبا

البرلمان التقت النائب محمد فرج الغول وأعدت
الحوار التالي حول قرار المحكمة الأوروبية برفع
حركة حماس من قائمة الاتحاد الأوروبي
للمنظمات الإرهابية والايجابيات المترتبة عليه

الفلسطينية المسلحة كأسلوب لمقاومة الاحتلال، نحن فعلاً أمام انعكاسات كثيرة لهذا القرار على القضية الفلسطينية، كون أن حركة حماس التي حصلت على أغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني، فالقضية



الفلسطينية ستأخذ اهتمام أكبر مستقبلاً من قبل الدول الأوروبية، ويمكن أن يكون لذلك تأثير على القرارات التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن مستقبلاً، وكذلك قرارات في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والقرارات الخاصة بزوال الاحتلال عن فلسطين.

كيف يمكن اغتنام هذا القرار من ناحية برلمانية، وهل يمكن أن نشهد تشبيك علاقات مع برلمانات أوروبية، أو البدء بتبادل زيارات لرؤساء اللجان البرلمانية والاستفادة من الخبرات الأوروبية؟

أعتقد أن هذا القرار جاء فيه فرصة كبيرة للأغلبية البرلمانية من حركة حماس لأن تفتح علاقات دولية على المستوى البرلماني، وبالتالي نبداً بتبادل الزيارات بين الوفود البرلمانية الفلسطينية والوفود من البرلمانات الأوروبية، وأصبح ذلك مقبولا بعد صدور هذا القرار، وبالتالي لابد من فتح علاقات وتوقيع مذكرات تفاهم مع البرلمانات الأوروبية ودول أوروبا وهذا له أفضلية، لأن كثير من الوفود البرلمانية الأوروبية زارت المجلس التشريعي حتى خلال الحرب على غزة، وبالتالي هذه فرصة أمام المجلس التشريعي الفلسطيني بكافة مكوناته السياسية لنسج علاقات برلمانية واضحة على المستوى البرلماني نستطيع من خلالها أن نقنع الدول الأوروبية بعدالة قضيتنا، ونحصل على قرارات دولية تدعم القضية الفلسطينية.

وأعتقد أنه إذا ما أيدت محكمة العدل العليا الحكم الصادر عن المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي، فإننا أمام آفاق واسعة لتبادل الخبرات في مجال العمل البرلماني، وأيضاً تبادل الوفود البرلمانية هنا وهناك وتعزيز

عد الكثيرون من الداخل والخارج قرار المحكمة الأوروبية برفع حماس من قائمة الارهاب انتصاراً قانونياً ودبلوماسياً كبيراً، برأيك.. ما الايجابيات المترتبة على هذا القرار؟

بداية لابد من التأكيد أن قرار قضائي من محكمة أوروبية مختصة بأن تشطب حركة المقاومة الإسلامية حماس وكتاب القسم من قائمة الارهاب التي دخلتها بموجب قرار سياسي، هذا له كثير من الآثار والأبعاد، أهمها أن هذا سيكون عائق لكل من يفكر من أي من الدول على المستوى الدولي أو الاقليمي في أن يدخل حماس في قائمة الارهاب، فهذا دليل واضح على أن هذه الحركة حركة تحرر وطني وحركة لا علاقة لها بالإرهاب. وهذا القرار سوف يعطي مساحة لأعضاء حركة حماس المنتخبين في المجلس التشريعي وقيادات حركة حماس السياسيين للتحرك بأريحية على المستوى الأوروبي، وبالتالي فتح علاقات دبلوماسية مع تلك الدول، وتستطيع حماس باعتبارها مكون رئيسي من مكونات النظام السياسي الفلسطيني أن تأخذ حقها فيما يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية مع كافة الدول وخاصة دول الاتحاد الأوروبي.

متى يكتسب هذا القرار صفة تنفيذية على أرض الواقع، وهل هناك امكانية في الوقت الحالي لفتح مكاتب تمثيل لحركة حماس في دول أوروبية؟

وفقاً لقواعد القانون الأوروبي فيما يتعلق بالتقاضي هناك درجة أخرى من التقاضي بهذا الحكم، فالحكم قابل للاستئناف لمحكمة العدل الأوروبية وهي أعلى درجة من المحكمة العامة الأوروبية، مدة الاستئناف هي ثلاثة شهور، وإذا ما استأنف الحكم هناك احتمالاً، الأول هو أن محكمة العدل العليا تؤيد هذا الحكم، وبالتالي تصبح حركة حماس لها هامش واسع لإقامة علاقات دبلوماسية وفتح مكاتب تمثيل لها في دول أوروبا، أما إذا رفضت محكمة العدل الأوروبية العليا الحكم، فهذا إشكالية لأن الحركة ستعود إلى القائمة من جديد، وبالتالي نكون بحاجة ماسة إلى تحرك دبلوماسي وقضائي أوسع فيما بعد من أجل أن نوقف هذه القرارات، وباعتقادي القضاء الأوروبي قضاة نزيهين، وأعتقد أنه سيكون باتجاه تأييد الحكم بشطب الحركة من قائمة الارهاب، وعدم ارجاعها ثانية، ورفع يد الحكومات عن الأموال المحجوزة لحركة حماس حتى الآن.

ما التبعات السياسية المترتبة على هذا القرار تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام؟

هذا القرار يشكل سابقة قضائية لدى القضاء الأوروبي بشطب فصيل سياسي فلسطيني يتبنى المقاومة المسلحة، وخطوة مهمة تجاه شطب باقي الفصائل الفلسطينية المدرجة في القائمة، ويشكل كذلك اعترافاً بالمقاومة

في إطار ممارسة أعماله

نواب التشريعي يتواصلون مع المجتمع ويلقون المحاضرات ويقدمون المساعدات ويشرفون على

به المركز وخدماته التي يوفرها للنزلاء. وبدوره استعرض المقدم حمدان أبرز إنجازات المركز خلال الفترة السابقة، منوهاً للبرامج الترفيهية والدينية التي توفرها إدارة المركز للنزلاء بغية العمل على إصلاحيهم ودمجهم في المجتمع وتحويلهم لعناصر إيجابية ونافعة لأسرهم ومجتمعهم.

زيارات مجتمعية

شارك النائب عن محافظة غزة جمال نصار في الزيارة الذي نظمها العلاقات العامة بحركة حماس بمنطقة الزيتون لعائلته كشكو بحضور العديد من الوجهاء من وجهاء، وكان في استقبال الوفد وجهاء وأعيان من عائلته كشكو وأبناء حي الزيتون.

ورحب متحدث باسم أهالي الحي وعائلة كشكو بالأخوة الحضور معبراً عن بالغ سعادتهم



النائب جمال نصار لدى زيارته عائلة كشكو بمدينة غزة

بهذا اللقاء المبارك.

بدوره أكد النائب نصار سعادته بمثل هذه اللقاءات التي فيها التواصل والتكافل مع أبناء شعبنا المرباط، مضيفاً: "أنا مستمرون في مثل هذه اللقاءات مع عوائل شعبنا الكريمة فنحن منهم وإليهم، وجاهزون لاستقبال شكاوى المواطنين في مكتبنا والعمل على حلها مع الجهات المعنية".

وفي ختام الزيارة شكرت عائلة كشكو النائب نصار على هذه الزيارة الكريمة وتشريفه لديوان العائلة متمنين استمرار مثل هذه اللقاءات الطيبة بما يخدم جماهير شعبنا.

زيارة وزير العدل السابق

وفي سياق متصل نظم مكتب نواب رفح زيارة لوزير العدل السابق د.عطا الله أبو السبح وذلك بعد تعرضه لوعكة صحية. وشارك في الزيارة كلا من النواب يحيى موسى، خميس النجار، صلاح البردويل، يونس الأسطل، ويونس أبو دقة، مقدمين له التهنئة بسلامته. ثم توجه النواب لتقديم واجب العزاء لعائلة الشهيد بلال

محافظة الشمال، وذلك بهدف دعمهم ومساعدتهم على أداء مهامهم والقيام بواجباتهم الوطنية والمهنية في ظل تجاهل حكومة الوفاق لإدارات وزارة الداخلية ومراكز الشرطة والمؤسسات الحكومية في قطاع غزة. وقال النائب المهندس إسماعيل الأشقر أن هذا الدعم يأتي في إطار التواصل مع جميع شرائح المجتمع الفلسطيني ولمساعدة المعنيين على القيام بواجباتهم الحيوية، خاصة في ظل امتناع الحكومة عن توفير المصاريف التشغيلية للوزارات والمؤسسات الحكومية في القطاع، ملفتاً لأن نواب الشمال يتلقون الشكاوى من المواطنين كافة ويعملون على إيجاد الحلول المناسبة لها بالتعاون مع مختلف المؤسسات والوزارات والجمعيات الخيرية والأهلية.

مركز التأهيل والإصلاح

وعلى صعيد آخر استقبل النائب الدكتور عبد الرحمن الجمل بمكتب نواب المحافظة الوسطى وفداً من مركز التأهيل والإصلاح كان على رأسه المقدم سامح حمدان وطاغم العاملين بالمركز. وأثنى النائب الجمل على الحضور والدور الذي يقوم

الشئون على صعيد الخدمات الاجتماعية التي تساهم في تخفيف معاناة المواطنين وخاصة الذين تضرروا جراء العدوان الصهيوني في معركة العصف المأكول. مشيداً بالبرامج الاغاثية والخدمات التي تقدمها الوزارة للمواطنين في ظل تواصل الحصار على القطاع، وحالة الفقر التي تعانيها آلاف الأسر الفلسطينية جراء البطالة، مؤكداً على ضرورة استمرار مثل هذه البرامج وتطويرها بما يخدم المواطن والفئات الأكثر فقراً في المجتمع الفلسطيني.

وبدوره تطرق وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية د. يوسف إبراهيم لأبرز إنجازات وزارته أثناء العدوان الصهيوني على القطاع، وخاصة إغاثة المواطنين المتضررين والمهدمة بيوتهم، معبراً عن رضاه من مستوى الخدمة المقدمة للفئات المستهدفة من برامج الوزارة وأنشطتها أثناء العدوان.

دعم متواصل

وفي سياق منفصل قدم نواب كتلة التغيير والإصلاح بمحافظة شمال غزة كمية من المحروقات وجهاز حاسوب محمول ومستلزمات أخرى لنيابة شرطة

أكد النائب سالم سلامة أن شعبنا وفي مقدمته النواب والقادة جاهزين لبذل الروح والمال وكل ما نملك من أجل تحرير القدس والمقدسات وفلسطين، منوهاً لأن تحرير الأوطان من أيدي بني صهيون لا ولن يكون عبر المفاوضات.

وأشار النائب سلامة خلال محاضرة له بعنوان مكانة القدس في عقيدة الأمة ألقاها أمام طالبات مدرسة ثانوية بمدينة دير البلح بحضور مديرة المدرسة ولضيف من المدرسات إلى أهمية القدس ومكانتها في الديانات السماوية، وأيضاً أهميتها عبر التاريخ الإسلامي، مستذكراً العديد من الأمثلة التاريخية التي تؤكد على أن القدس جزء من عقيدة الأمة الإسلامية.

منوهاً على أن قداسة المسجد الأقصى ثابتة في الكتاب والسنة النبوية، مستشهداً بالآية القرآنية

والأحاديث النبوية الدالة على ذلك. وشدد النائب سلامة على ضرورة تحرك الأمة واتحادها من أجل الدفاع عن القدس والأقصى خاصة أنها تتعرض الآن لأكبر حملة صهيونية لتحويلها وتهجير أهلها منها عبر إبعادهم للضفة الغربية.

ووجه سلامة رسالة للشباب المقدسي بأن يثبتوا على نهج الدفاع عن الأقصى بكل ما استطاعوا من قوة من أجل صد اعتداءات الصهاينة عن القدس والمسجد الأقصى.

تكريم وتحفيز

إلى ذلك قام النائب الدكتور سالم سلامة بتكريم مدير مديرية الشؤون الاجتماعية بالمحافظة الوسطى غسان قلزل، لتفانيه في عمله وجهوده المستمرة والتميز في خدمة المواطنين.

وذلك بحضور وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية د. يوسف إبراهيم، ومدير الشرطة بالمحافظة الوسطى المقدم فؤاد أبو بطيخان، ولفيف من الوجهاء والشخصيات الاعتبارية وممثلين عن المؤسسات المجتمعية والأهلية بالمحافظة.

وأثنى النائب سلامة على الجهود التي تبذلها مديرية



النائب يحيى العبادسة أثناء مشاركته في ورشة عمل نظمها مكتب نواب رفح



النائب سالم سلامة ود. يوسف إبراهيم يكرمان مدير مديرية الشؤون الاجتماعية بالوسطى

السياسية والاجتماعية

العديد من الأنشطة والاتفاقات، ويشاركون بتكريم المميزين والأطباء العاملين أثناء العدوان

المنيراوي الذي ارتقى شهيدا إثر الإعدام والتدريب، مؤكداً على أن هذه الدماء الزكية هي شعله في طريق التحرير والتمكين والنصر المؤزر.

ويتفقون مستشفى الوفاء

وتفقد النواب جرحى العصف المأكول في مستشفى

المناطق الحدودية القريبة من العدو الصهيوني. وبدوره عبر القائم بأعمال بلدية البريج عن سعادته بتوقيع هذه الاتفاقية التي تخدم أهالي البريج، موجهاً الشكر للداعمين لهذا المشروع.

تطويره ورقية.

موجهاً الشكر لمديرية التربية والتعليم على الجهود التي تبذلها من أجل الارتقاء بالمسيرة التعليمية.

مساعداً مالية

وقدم نواب كتلة التغيير والصلاح البرلمانية في

الصهيوني.

تكريم الأطباء

كما شارك النواب في حفل تكريم الأطباء الذين اجتهدوا في العمل في معركة العصف المأكول والذي نظمته نقابة الأطباء، وشارك في الاحتفال كلا من النواب سالم



النواب يشاركون في حفل تكريم



النواب لدى زيارتهم وزير العدل السابق د. عطا الله أبو السبح

سلامة، عبد الرحمن الجمل، وهدي نعيم بحضور نقيب الأطباء الدكتور فضل نعيم ولضيف من أعضاء النقابة والعديد من الشخصيات الحكومية والأهلية.

وأشاد النائب سلامة بالجهود التي بذلها الأطباء في تقديم الخدمة الصحية للمواطنين أثناء معركة العصف المأكول، مؤكداً على أن للأطباء دور مهم في حماية المواطنين الذين أصيبوا جراء العدوان الصهيوني، وفي نهاية الحفل تم تكريم الأطباء على جهودهم المباركة في خدمة المواطنين.

الحوادث المرورية

نظم مكتب نواب محافظة رفح ورشة عمل حول الحوادث المرورية على شارع صلاح الدين بالتعاون مع بلدية رفح ورؤساء بلديات المحافظة وشرطة المحافظة وعدد من المختصين وجهات العلاقة.

وأكد النائب يحيى العبادسة بأن الهدف من الورش الوصول للحلول والتوصيات للحفاظ على أرواح المواطنين ومنع الحوادث المرورية قدر الإمكان أو التقليل منها، مؤكداً بأن هنالك تقارير متلاحقة تفيد بوجود خلل في شارع صلاح الدين وذلك من ازدياد وتيرة الحوادث المرورية.

وأشار النائب العبادسة بأن الحصار وإغلاق المعابر إحدى أكبر المعوقات التي تقف أمام تطوير الشوارع والحركة المرورية في مدينة رفح، مؤكداً بأن توصيات الورشة سيتم التوجه بها لأصحاب العلاقة للحفاظ على أرواح المواطنين.

المحافظة الوسطى مساعدات مالية بقيمة ٣٦٠٠ دولار لأصحاب التحويلات الخارجية بالتعاون مع مؤسسة دولية.

حيث أكد النائب عبد الرحمن الجمل بأن هذه المساعدات المقدمة لأصحاب التحويلات الخارجية من أجل التخفيف من معاناتهم، مطالباً بضرورة تكاتف الجهود لمساعدتهم، مضيفاً نحن نسعى دائماً لمساعدة المرضى خاصة الذين يعانون من أمراض مزمنة منهم ولديهم تحويلات خارجية ولا يستطيعون توفير مصاريف السفر للعلاج.

وقال: "نتواصل مع جميع المؤسسات الخيرية المحلية والخارجية من أجل مساعدة أصحاب الأوضاع الاجتماعية الصعبة بسبب الحصار الظالم من العدو

يوم العلم الفلسطيني

كما شارك نواب المحافظة الوسطى في احتفال يوم المعلم الفلسطيني بحضور وكيل وزارة التربية والتعليم د. زياد ثابت والعديد من الشخصيات الحكومية والأهلية والذي نظمته مديرية التربية والتعليم في قاعة الشهداء بالمديرية.

وأكد النائب سلامة على أهمية دور المعلم في تربية الأجيال من أجل نصرة الدين والوطن، موضحاً أبرز المهام التي يقوم بها المعلم.

كما طالب النائب سلامة بضرورة الاهتمام بوضع المعلم والعمل على حمايته، مؤكداً بأن المعلم هو عماد المجتمع الذي يخرج الجيل الصاعد والذي يعمل على

الوفاء بمدينة الزهراء للأطمئنان على أحوالهم الصحية، مشيدين بدورهم في التضحية التي بذلها هؤلاء الجرحى العظام الذين ضحوا بأجسادهم من أجل الدفاع عن الوطن الحبيب.

مؤكدین على أن أرض الوطن تحتاج منا للتضحيات بالمال والروح، مستذكّرين العديد من نماذج التضحية والفساء التي ضربها أبطال شعبنا المقامین، متمنين للجرحى الشفاء العاجل، وأن يعودوا لميدان الجهاد من أجل تحرير الأرض من العدو الصهيوني.

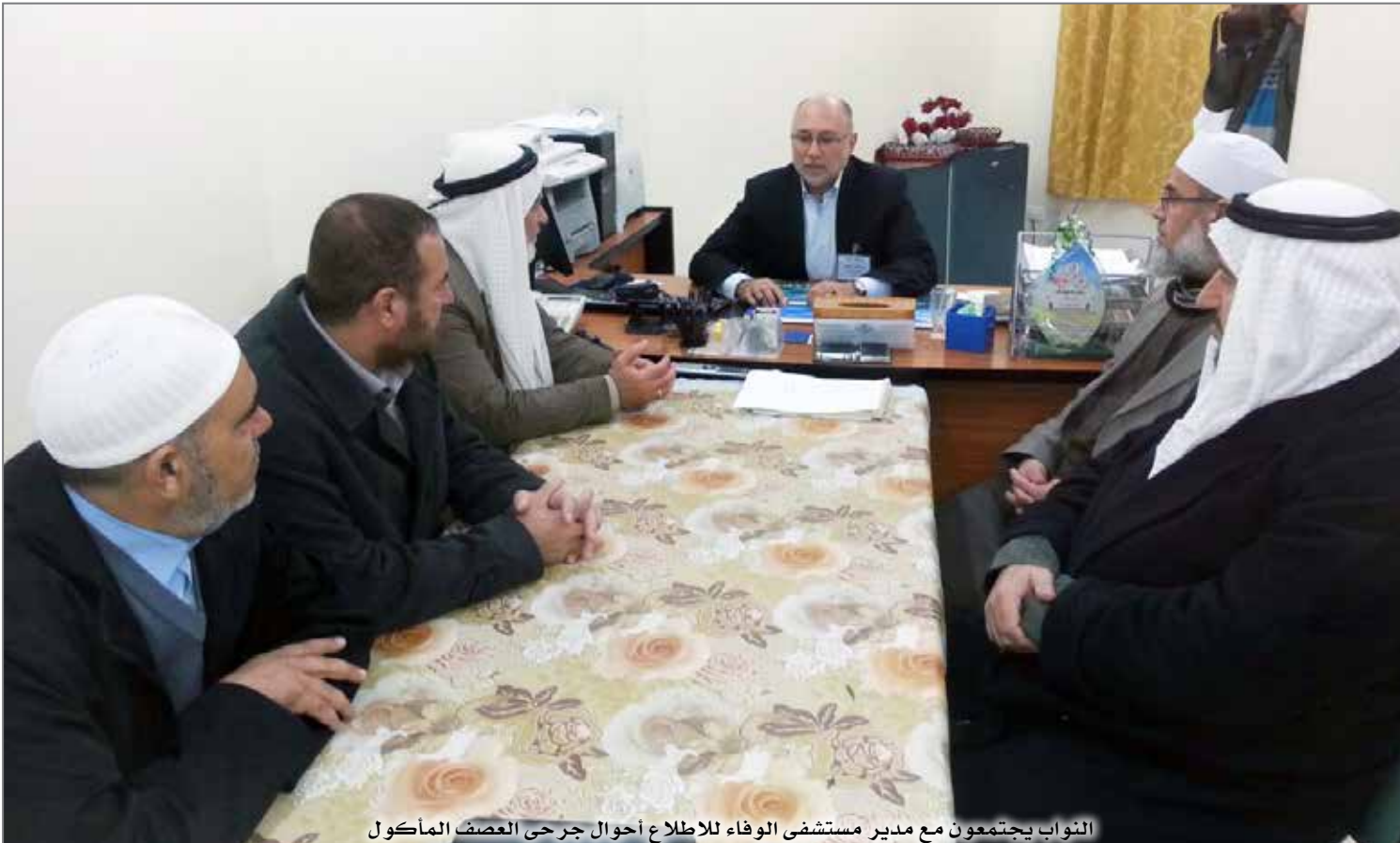
وبدوره ناشد مدير مستشفى الوفاء الجهات الداعمة بضرورة تقديم يد العون والمساعدة للمستشفى الذي يعاني من نقص حاد في المعدات والأدوية واللازمة لعلاج المصابين.

بئر مياه ومحطة

تحليه

إلى ذلك شارك نواب المحافظة الوسطى في حفل توقيع اتفاقية حضر بئر مياه وإنشاء محطة تحليه تخدم أهالي البريج، بحضور القائم بأعمال بلدية البريج، ورئيس مجلس إدارة هيئة الزكاة في قطاع غزة، ووازن البناء ممثلاً عن سلطة المياه ولضيف من موظفي البلدية.

وأثنى النائب سالم سلامة على الجهود التي تبذلها بلدية البريج في خدمة أهالي المخيم، مؤكداً على ضرورة حفر آبار المياه ومحطات التحلية في المناطق الغربية لمخيم البريج وذلك حتى يسهل على المواطنين الوصول إليها، مؤكداً بأن توصيات الورشة سيتم التوجه بها لأصحاب العلاقة للحفاظ على أرواح المواطنين.



النواب يجتمعون مع مدير مستشفى الوفاء للاطلاع أحوال جرحى العصف المأكول



النائب طافش للبرلمان | الاحتلال إلى زوال والإفراج عن أسرانا من سجون الاحتلال بات قريباً

نهج المقاومة لا يمكن أن يموت في نفوس أبناء الشعب الفلسطيني

الشعب لا يمكن أن يندثر أو أن يذوب أو أن يتهود مهما طال الزمن

صمود وانتصار

وقال طافش إن غزة صمدت واستطاعت أن تنتصر على الاحتلال في العدوان الأخير، مؤكداً على أن قادة الاحتلال هم الذين تحدثوا كيف واجهوا رجالاً أشداء عندهم الجراءة والقوة والقدرة والقلوب التي لا تعرف معنى الخوف، منوهاً للمفاجآت التي فاجأت فيها المقاومة الفلسطينية الاحتلال أثناء العدوان، وكيف استطاعت المقاومة أن تفرض الخوف ومنع التجوال على كثير من المستوطنات في غلاف غزة وصولاً إلى تل أبيب ومطار بن غوريون ومنع الملاحقة الجوية فيه من خلال تعليق هبوط وإقلاع الطائرات منه وإليه. مشيراً للبيئة السياسية المحيطة حيث أن عدوان عام ٢٠٠٨ م تم الإعلان عنه من القاهرة، فيما ما زال النظام المصري الحائل يمارس سياسة تشديد الحصار على قطاع غزة، منوهاً إلى أن ذلك يأتي في سياق تنفيذ الخطة الإسرائيلية التي عرضت على النظام المصري عام ٢٠٠٤، هذه الخطط لن تنجح بإذن الله تعالى وستبوء بالفشل الذريع ولن يجني من يقوم بها إلا الحسرة والندامة بإذن الله، لأن هذه إرادة شعب والشعوب لا يمكن أن تحارب بل بالعكس الحصار يزيد بها قوة وإصرار وحنفوان والشاهد على ذلك غزة تحت الحصار منذ سنوات طويلة لكنها قادرة على القيام من تحت هذا الركام والوقوف في وجه الاحتلال بكل قوة وبكل عنفوان. والقاعدة التي ننطلق منها هو قول الرسول عليه السلام في الحديث المعروف: "لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لعدوهم قاهرين لا يضرهم من خذلهم..". والخذلان القادم من هذه الأنظمة في طول وعرض بلاد العرب والمسلمين واضح، ولا يضرهم من خالفهم وواجههم ولا ما أصابهم من لأواء..". ونحن جزء من بيت المقدس ومتجذرون في هذه الأرض بحول الله تعالى.

مقاومة فردية

ورداً على سؤال إذا كانت الضفة تعيش حالة من المقاومة الفردية قال النائب طافش هذا يدل على أن لكل فعل رد فعل مساوي له في المقدار ومعاكس له في الاتجاه، والضغط لا يولد سوى الانفجار، أهل القدس يتعرضون لمضايقات كثيرة وجمة، منها الضرائب والأرنونة وعدم السماح لهم بالبناء والتضييق عليهم في جوانب الحياة المختلفة. منوهاً لأن القشة التي قسمت ظهر البعير هو اعتداءهم على المسجد الأقصى بالذات والاعتداء على نساء المسلمين على أبواب المسجد الأقصى وحتى داخل ساحاته. هذا ولد شعور بالغضب، وهذا الغضب تمثل في العمليات التي يسميها البعض أنها فردية وربما تتحول لانتفاضة جماعية وشعبية عارمة تنطلق من داخل مدينة القدس المحتلة.



تؤخر انتفاضة هذا الشعب ضد الاحتلال الذي تغول في استيلائه وعربدته وفي اعتدائه على المقدسات. مضيفاً أن نهج المقاومة لا يمكن أن يموت في نفوس أبناء الشعب الفلسطيني على الرغم من تلك المحاولات التي تضاعفت في السنوات الأخيرة العجاف.

مركبة وملاحقة مزدوجة من قبل الاحتلال وأجهزة أمن السلطة، التي تتبادل الأدوار فيما بينها لإفشال كل المحاولات الرامية لإشعال انتفاضة جديدة في الضفة والقدس.

منوهاً لأن هذه الملاحقات والاعتداءات استطاعت أن

قال النائب عن مدينة بيت لحم خالد طافش في حوار صحفي مع «البرلمان» أن الضفة الغربية تعاني من الاحتلال وإجراءاته المختلفة، فالجدار والاستيطان يصادran مزيداً من الأرض الفلسطينية يومياً، بينما أجهزة أمن السلطة ماضية في سياسة قمع الحريات العامة والخاصة، وبالمقابل شعبنا يحتضن المقاومة ويوفر لها الحماية الشعبية المطلوبة. وأضاف قائلاً: "إن الشعب لا يمكن أن يندثر أو أن يذوب أو أن يتهود مهما طال الزمن، إنما هو ثابت على حقوقه حتى تتحقق بإذن الله". مؤكداً أن الإفراج عن الأسرى في سجون الاحتلال بات قريباً بحول الله، وبهمة المقاومة في قطاع غزة.

شعب متجذر في أرضه

وشدد طافش على أن الشعب الفلسطيني متجذر في هذه الأرض، وهو قادر على يلقين الاحتلال الدرس تلو الدرس، مضيفاً بأن شعبنا لا يمكن أن يستسلم، ولا أن يرفع الراية البيضاء، ولا أن يصبح جزءاً من مخططات الاحتلال، كما أننا لا يمكن أن نتعايش معه، مشيراً لأن شعبنا الفلسطيني استطاع أن يبرهن على مدى عقود من الزمن، أنه قادر في كل وقت وفي كل حين على صياغة المعادلات الجديدة التي يستطيع من خلالها أن يوصل رسالة المقاومة لهذا الاحتلال منذ الانتداب البريطاني ومروراً بما نحن فيه اليوم من احتلال صهيوني.

استطاع شعبنا الفلسطيني أن يوصل رسالته لكل أرجاء المعمورة، أن هذا الشعب لا يمكن أن يندثر أو أن يذوب أو أن يتهود مهما طال الزمن، إنما هو ثابت على حقوقه حتى يحققها بإذن الله، ويصنع عزته وكرامته ويحقق النصر والاستقلال في نهاية المطاف.

هجمة شرسة

وأشار طافش إلى أن الهجمة الصهيونية على مدينة القدس قد اشتدت هذا العام أكثر مما كانت عليه في السنوات السابقة، مندداً بسياسة التهويد الممنهجة التي تتبعها حكومة الاحتلال بحق المدينة المقدسة والمسجد الأقصى، سواء كان ذلك من خلال اقتحام وزراء حكومة الكيان أو أعضاء من الكنيست، وحركات وأحزاب صهيونية للمسجد الأقصى، أو إطلاق يد المستوطنين ليعيثوا فيه الفساد.

منوهاً لأنهم يتنافسون ويتسابقون من أجل اقتحامه، حتى أصبحت هذه الاقتحامات شبه يومية حتى يصبح الأمر وكأنه طبعي حتى يصلوا وفقاً لمخططاتهم للحظة تقسيمه على صعيد الزمان والمكان، مشدداً على أن المسجد الأقصى هو نواة التفجير لكل المنطقة كما هو متوقع.

معاناة مركبة

مؤكداً على أن أبناء الضفة الغربية يعيشون معاناة

نواب الضفة عطاء مستمر رغم الملاحقة والاختطاف

الأحرار.

وشدد النائبان على أن هناك ٧٠ أسيراً مريضاً يعانون من الإهمال المتمدد لحالتهم الصحية، مما يندثر بالخطر الشديد على حياتهم نتيجة هذا الإهمال. منددين باستمرار الاحتلال في اختطاف عدد من نواب المجلس التشريعي وعلى رأسهم رئيس المجلس د. عزيز دويك. مطالبين بضرورة تفعيل الحراك الشعبي، والتضامن المتواصل مع أسرانا في سجون الاحتلال، حتى لا يترك الأسرى وحدهم في هذه المعركة دون ضغط مساند من قبل شعبنا، لا سيما أن إصدار الأحكام الإدارية التعسفية بحق الأسرى في تصاعد مستمر الأحكام.

إدخال الملابس الشتوية والتدفئة في ظل أجواء البرد الشديد، إضافة إلى سياسة العزل الانفرادي، والاعتداءات المتكررة التي تقوم بها قوات الاحتلال على الأسرى أثناء نقلهم إلى المحاكم أو بين السجون، كما حصل مع عدد من الأسرى المقدسيين مؤخراً، مما أدى إلى إصابة بعضهم بكسور.

وحذر النواب من خطورة قرار الاحتلال بإعادة الأحكام السابقة بحق عدد من الأسرى المفرج عنهم ضمن صفقة وفاء الأحرار، مطالبين القيادة المصرية بالتدخل لإطلاق سراح كافة الأسرى المحررين الذين أعيد اعتقالهم، على اعتبار أن مصر هي الراعي لصفقة وفاء

بوفاء والد الأسير ناصر أبو حميد في مخيم الأمعري، وهو والد الشهيد عبد المنعم أبو حميد، ووالد أربعة أسرى محكومون بالسجن المؤبد.

الاعتصام الأسبوعي للتضامن مع الأسري

شارك النائبان المبعدان عن مدينة القدس أحمد عطون ومحمد طوطح، والنائب عن محافظة طوباس دايمن دراغمة في الاعتصام الأسبوعي للتضامن مع الأسرى أمام مقر الصليب الأحمر في مدينة البيرة. وندد النواب بالهجمة الشرسة غير المسبوقة التي تقوم بها سلطات الاحتلال بحق الأسرى، ومنها حرمانهم من

أدى وفد من نواب القدس ورام الله واجب العزاء باستشهاد الشاب محمود عدوان في مخيم قلنديا والذي استشهد بعد إصابته أثناء اقتحام الاحتلال للمخيم مؤخراً. وندد النواب بجريمة الاحتلال التي تأتي ضمن سلسلة الجرائم التي لا تتوقف بحق أبناء شعبنا، والنهج الذي يمارسه الاحتلال، والمتمثل بسفك الدماء دون مراعاة أي حرمة أو اتفاق أو قانون.

وضم وفد النواب كلا من أمين سر المجلس التشريعي محمود الرمحي، أحمد عطون، ومحمد طوطح، وائل الحسيني، أحمد مبارك، ووزير القدس السابق خالد أبو عرفة، وفي ذات السياق قدم النواب واجب العزاء أيضاً

دائرة التدريب تنفذ محاضرتين تدريبيتين



نفذت دائرة التدريب والتطوير بالمجلس التشريعي محاضرتين تدريبيتين خلال الأسبوع الحالي بهدف الارتقاء بالموظفين وصقل مهاراتهم، بغية النهوض بالمؤسسة التشريعية. كانت المحاضرة التدريبية الأولى حول نموذج التميز المؤسسي الأوروبي نفذها وكيل مساعد المعلوماتية والتخطيط

والتطوير في وزارة الداخلية المدرب أسامة قاسم، تحدث فيها عن كيفية تطوير المؤسسة وفقاً لنموذج التميز المؤسسي الأوروبي وهو عبارة عن معايير عالمية للتميز، موضحاً كافة معايير القياس والتطوير المؤسسي، وحضر المحاضرة المدراء والمدراء العاميين بالتشريعي. إلي ذلك تم عقد

محاضرة أخرى بعنوان الإعلام الجديد نفذها المدرب خالد صافي حول أهمية التواصل مع العالم الخارجي وحشد الرأي العام المساند للقضية الفلسطينية، وعرض لأهمية استخدام وسائل الإعلام الجديد وإمكانية الاستفادة منها فيما يتعلق بالترويج للمؤسسات والقضايا والأنشطة المختلفة.

النائب عدوان: عباس يحارب أبناء غزة ولا يتورع عن الكذب



أكد النائب في المجلس التشريعي عاطف عدوان أن محمود عباس يحارب أبناء قطاع غزة ويتحمل المسؤولية الأولى في تشديد الحصار على القطاع وزيادة معاناة أبنائه. واستنكر النائب عدوان في تصريح صحفي للمكتب الإعلامي للمجلس التشريعي استمرار عباس بالتنسيق الأمني مع الاحتلال، وأضاف "عباس لا يتورع عن الكذب الذي يفقده هبة المكانة التي يتمتع بها فهو لا يريد اعمار غزة ولا فتح المعابر، ولا إيجاد حلول مرضية للموظفين". ولفت إلى أن الاحتلال مازال يستهدف أبناء شعبنا كل يوم وكان آخرهم رئيس هيئة الجدار والاستيطان الوزير أبو عين، وأن الاستيطان مازال يستشري في الضفة والقدس، وييق حصار غزة

اليومية الغير مسئولة ضد قطاع غزة والتي يعتبر عباس مواطنيه مواطنين من الدرجة الثانية. وتساءل عدوان "لماذا يقبل عباس الحماية الأمنية من الجنود الأمريكيين دون حرس الرئيس؟ وهل هم أحرص عليه من أبناء شعبه؟ لكنه أجرم بحق شعبه فخاف، فجاءه من يؤمنه لمصلحة إسرائيل وأمريكا ضد أبناء شعبه".

يحرم الناس من كل ضروريات الحياة، وأضاف "رغم كل ذلك يكذب عباس ويقول أن التنسيق الأمني يخدم الشعب الفلسطيني، وهذا يؤكد أن عباس ليس فلسطينياً ولكنه مخترق للشعب ابتداء من تأمره على الرئيس عرفات حتى تضيق وبيع القضية لإسرائيل والغرب بممارساته

خلال لقاء بالتشريعي مع خبيرة قانونية من الـ UNDP

الغول: قوانين التشريعي دستورية ونرحب بدمج مؤسسات العدالة

واقترحت ستيوارت بأن تكون هناك لجنة محايدة مشكلة من قضاة ورجال قانون وخبراء قانونيين من الجامعات الفلسطينية وخبراء قانونيين دوليين من أجل دراسة تلك التشريعات ووضع تصور بآلية الدمج بهذه التشريعات للوصول إلى أفضل صيغة تخدم المواطن الفلسطيني.

وأشارت إلى أنها ستقوم بدورها بإجراء عدة لقاءات مع خبراء ومختصين في قطاع غزة والضفة الغربية من أجل أن يكون لديهم المعلومات الكافية لوضع تقرير ورفع توصياتها بالخصوص.

بدوره أكد الخبير القانوني وأمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون أن الطريقة القانونية لمعالجة موضوع دمج التشريعات يستلزم أن يقر المجلس التشريعي بكامل هيئته قانوناً للعدالة الانتقالية يقر من خلاله بقانونية كافة التشريعات الصادرة عن المجلس التشريعي والرئاسة شريطة البدء الفوري بتعديل تلك التشريعات بما يخدم المواطن الفلسطيني، مشيراً إلى أن ذلك سوف يخلق نوعاً من الاستقرار في النظام القانوني الفلسطيني.

من جانبه دعا المستشار الغول إلى أن يمارس برنامج الأمم المتحدة الانمائي دوراً في اصلاح وتطوير النظام القضائي والنظام القانوني الفلسطيني من خلال تنفيذ برامج على مستوى القضاء والقانون في كل من الضفة الغربية وغزة والقدس، وأن يقوم برنامج الأمم المتحدة الانمائي بدوره في دعوة رئاسة السلطة من أجل اصدار المرسوم الخاص بتنفيذ التشريعي.

وتمن الغول دور المؤسسات الدولية وخاصة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في دعم وتعزيز قطاع العدالة في فلسطين.



عليها في قانون السلطة القضائية.

وقال: "نحن مع الاسراع في دمج مرافق العدالة بصفة عامة وعلى رأسها لقضاء حفاظاً على استقلالية السلطة القضائية الذي يعتبر أساساً للحكم الرشيد في فلسطين، والخطوة الأولى نحو اصلاح النظام القضائي والنظام القانوني في فلسطين".

بدورها أكدت الخبيرة القانونية ميا ستيوارت على أهمية دمج القوانين والقرارات بقوانين وذلك من أجل وضع تشريعات موحدة تلبي حاجيات المواطن، ودون الاخلال بالمراكز القانونية التي نتجت عن تطبيق تلك التشريعات.

القرارات بقوانين هو اغتصاب لسلطات المجلس التشريعي وليس هناك أية حالة ضرورة من أجل اصدارها، وبالتالي فان هذه القرارات بقوانين لن تعرض على المجلس التشريعي لبطالانها".

وتطرق رئيس اللجنة القانونية الى موضوع دمج مؤسسات العدالة وخاصة القضاء، مبيناً أن المجلس التشريعي ليس لديه معارضة في أن يتم دمج السلطة القضائية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية على أرضية عدم التفريق بين أي من القضاة الذين على رأس عملهم، وتوحيد مجلسي القضاء الأعلى هنا وهناك في اطار القواعد القانونية المنصوص

أكد رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي المستشار النائب محمد فرج الغول أن كافة التشريعات التي صدرت عن المجلس التشريعي منذ العام ٢٠٠٧ وحتى تاريخه، هي قوانين صادرة وفقاً للإجراءات التشريعية المنصوص عليها في القانون الأساسي الفلسطيني والنظام الداخلي للمجلس التشريعي.

جاءت تصريحات الغول خلال لقاءه بالخبيرة القانونية ميا ستيوارت المكلفة من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي بإعداد دراسة حول القوانين الصادرة عن المجلس التشريعي والقرارات بقوانين الصادرة عن رئاسة السلطة، وذلك في اطار سياسي برنامج الأمم المتحدة الانمائي لدعم قطاع العدالة في فلسطين، حيث عُقد اللقاء في مقر المجلس التشريعي بغزة بحضور الأمين العام للمجلس التشريعي د. نافذ المدهون، وم. داوود المصري من برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

وأكد المستشار النائب محمد فرج الغول أن القوانين الصادرة عن المجلس هي "غير خاضعة للنقاش إلا على مستوى المجلس التشريعي نفسه منعقدا بكافة هيئته لإجراء تعديل عليها اذا لزم الأمر".

وشدد الغول "فيما يتعلق بالقرارات بقوانين الصادرة عن الرئيس منذ العام ٢٠٠٧ وحتى تاريخه، فهي عبارة عن قسمين: المراسيم التي صدرت قبل يناير ٢٠٠٩، وهذه لا خلاف في أن تعرض على المجلس التشريعي في أول جلسة له للنظر في قبولها أو رفضها، أما القرارات بالقوانين الصادرة عن الرئيس بعد انتهاء ولايته في العام ٢٠٠٩، فهي لا تتمتع بأية شرعية قانونية لأنها صدرت على شخص ليس ذو صفة، حيث أن ولاية الرئيس انتهت، واصداره لهذه

د. المدهون: قرار السلطة لمجلس الأمن لا يحقق الحد الأدنى من حقوق شعبنا



ماجد أحمد أبو مراد

معبّر رفح.. بوابة الإذلال

لا أدري لماذا تصرّ جمهورية مصر العربية على ممارسة سياسة التضييق على شعبنا وخاصة أبناء قطاع غزة، من خلال إغلاق معبر رفح البري بشكل شبه دائم، ولا يعلم حتى هذه اللحظة سبب منطقي لتلك السياسة العقيمة والحالسة العدائية تجاه غزة وأهلها من قبل الشقيقة الكبرى، إنها سياسة وإجراءات وتصرفات لا تنم مطلقاً عن إخوة الدين ولا القومية، ولا حتى الإنسانية.

مصر تملك العديد من المعابر البرية مع جيرانها سواء ليبيا، أو السودان، أو غيرهم، وهي تعمل بشكل طبيعي وعلى مدار الساعة، بينما معبر رفح مع قطاع غزة معطل بقرار من النظام المصري، على الرغم من كونه هو المعبر اليتيم بالنسبة لنا، والرئة الوحيدة التي من الممكن أن نتنفس منها الهواء العربي إذا صح التعبير، وننطلق من خلالها صوب عمقنا العربي والإسلامي والعالم أجمع.

المعبر من المفترض أنه يخدم كل أهالي القطاع البالغ عددهم قرابة مليوني نسمة، وبالتالي لكم أن تتخيلوا أعزائي القراء مدى الممرارة والألم والحرمان والقسوة التي يتحملها المواطن من أجل أن يحظى بفرصة سفر للخارج، فقط حينما تقرر أم الدنيا أن تفتح لنا بوابة الإذلال السوداء لنعبر منها نحو الدنيا.

مؤخراً وبعد طول انتظار دام قرابة (٥٧) يوماً على التوالي تكرمت مصر بفتح المعبر استثنائياً وللحالات الإنسانية فقط، كان تعدد قوائم الانتظار ومن هم بحاجة للسفر قد بلغ نحو (٤٠٠٠٠) شخص من أصحاب الحالات الإنسانية والمرضى والطلاب، ومن يحملون جوازات أجنبية وغير ذلك.

وفي ظل حركة المعبر البطيئة للغاية والمذلة من قبل الجانب المصري، لم يسافر سوى عدد قليل جداً من هذا العدد الضخم، وبالتالي تبقى الحاجة قائمة والمشكلة كما هي، بمعنى أن الحل لا يكمن بفتح بوابة المعبر بشكل استثنائي، بل بفتحه دائماً وعلى مدار الساعة.

جملة من الأسئلة تدور في عقل وذهن المواطن الفلسطيني وفي مقدمتها إلى متى سيبقى المعبر مغلقاً، ومتى ستأتي حكومة الوفاق لتتأمرس مهامها وتستلم المعابر بشكل فعلي؟ ولماذا تتعامل مصر مع قطاع غزة على هذا النحو المذل عمداً؟ ولماذا تسكت الرئاسة الفلسطينية عن حالة الإذلال التي تمارسها السلطات المصرية بحق المسافرين من أبناء القطاع سواء القادمين منهم أو المغادرين؟

أعتقد جازماً أن الكرة الآن في ملعب الرئاسة الفلسطينية بالدرجة الأولى، ومن ثم في ملعب حكومة الوفاق حيث يتوجب عليهما اتخاذ خطوات سريعة لضمان فتح المعبر على مدار الساعة، وللمواطنين كافة دون استثناء، مع ضرورة أن يعمل وفقاً لقواعد احترام الإنسانية وحاجة الناس للسفر والتنقل بحرية تامة دون معوقات.

بل وعليهم أي الرئاسة والحكومة المسارعة لإيجاد معابر أخرى بحرية أو جوية بجوار معبر رفح، بما في ذلك فحص إمكانية إعادة تشغيل مطار غزة الدولي، أو إنشاء ميناء بحري، لتكون غزة قادرة على العيش والتنقل بحرية كبقية شعوب الأرض. وإذا لم يتم ذلك فعلياً كشعب إعادة النظر في جدوى وجود الرئاسة والحكومة بل والسلطة ككل طالما أنها لا تلبي طموح الشعب الفلسطيني.



من الدول، والمنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة لأن توصف عمليات المقاومة الفلسطينية بالعمليات الإرهابية. وطالب خبير القانون الدولي السلطة الوطنية أن تسحب هذا القرار وتلتزم بما صدر من قرارات عن الأمم المتحدة فيما يتعلق بالثوابت الفلسطينية وخاصة حق العودة وتقرير المصري وحقنا في القدس.

وقال "القرارات الدولية والأممية التي سبقت هذا القرار من الناحية القانونية أفضل آلاف المرات من هذا القرار الذي ليس له إلا آثاراً سلبية على أبناء شعبنا وقضيتنا العادلة، وأن الحديث عن تعديلات أدخلت على هذا القرار هي تعديلات ليست جوهرية لأنها لن تغير من الموقف القانوني الذي يشكل اعترافاً صريحاً بدولة الاحتلال وببهيودية الدولة، ونحن بهذا القرار نكون قد قدمنا صك قانوني للكيان الذي يعتبر كيان غير شرعي أقيم على أرض هي بالأساس ملك لشعبنا الفلسطيني".

١٩٤ بشأن حق العودة والتعويض. وأضاف "إن التوجه للأمم المتحدة جاء في وقت لا توجد فيه ضمانات دولية أو عربية لتنفيذ هذا القرار على الأرض وإنما هو فقط ورقة مجانية قدمتها السلطة للاحتلال حتى يستطيع أن يعتمد عليها كبنية في أية مقاضاة للأجيال القادمة لدولة الاحتلال".

وتابع قائلاً: "إن الفيتو الأمريكي سيكون عائقاً أمام هذا القرار بكل تأكيد، وبالتالي نحن كشعب فلسطيني من الناحية القانونية لم نحقق إلا خسائر فقط بدءاً بالتقديم وانتهاء بالفيتو الأمريكي، وبالتالي القرار بصيغته التي قدم بها هو تنازل واضح من قبل السلطة الفلسطينية عن الثوابت الفلسطينية وخاصة مدينة القدس والأقصى الشريف".

ولفت المدهون إلى أن القرار الذي تقدمت به السلطة الوطنية يعطل ويقف عائقاً أمام حركات المقاومة الفلسطينية، وسوف يشجع الكثير

أكد أمين عام المجلس التشريعي الفلسطيني د. نافذ المدهون أن القرار الذي توجهت به السلطة الوطنية الفلسطينية إلى مجلس الأمن به الكثير من الظلم لأبناء شعبنا الفلسطيني حيث أنه لا يحقق الحد الأدنى من حقوق شعبنا.

وأشار خبير القانون الدولي د. المدهون في حديث للبرلمان إلى أن قرار إنهاء الاحتلال الذي تقدمت به السلطة من الناحية القانونية فيه اعتراف صريح بدولة الاحتلال، وتابع: "هذا سوف يخرج القضية الفلسطينية من اهتمام الدول العربية طالما أن الشعب الفلسطيني بموجب القرار اعترف بدولة الكيان اعترافاً صريحاً أمام المجتمع الدولي".

وشدد على أن هذا القرار جاء ليشطب بشكل كامل الكثير من القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة والتي أكدت على حق شعبنا في العودة وتقرير المصير، وبالتالي القرار بصيغته الذي توجهت به السلطة هو شطب صريح لقرار



النائب د. سالم سلامة لدى مشاركتة في تكريم الأطباء العاملين أثناء العدوان